

بيان مجلس القضاء الأعلى بشأن الدكة العشائرية

بين فقدان الأساس القانوني والضرورة



محمد عدنان علي الزبير

بغداد

صدر في اؤونة الاخير بيان عن مجلس القضاء الاعلى اعتبر فيه ان الدكة العشائرية كواقعة تنطبق عليها احكام قانون مكافحة الارهاب وبالتحديد المادة 4 دلالة المادة 2 منه، وهي خطوة لوقيت ترحابا اجتماعيا لما لهذه الظاهرة من اثر انعكس على سلم وامن المجتمع العراقي لاسيما العاصمة بغداد، وقد جاء موقف المجلس بطلم من قبل قيادة عمليات بغداد، ولم يكن هذا البيان الاول من نوعه فقد سبقه بيانات اخرى من أبرزها اعتبار رمي العبارات النارية في المناسبات الاجتماعية التي تؤدي الى مقتل اشخاص جريمة قتل عمد بعدما كان التعامل معها على انها جريمة قتل خطأ، وعلى الرغم من هذا التوجه لمواجهة الظواهر الاجتماعية العنيفة الخطيرة، إلا أننا من وجهة نظر قانونية وموضوعية علينا ان نشير والتساؤلات التالية:

محكمة التمييز هي الجهة المعنية

بالنظر بالأحكام القضائية وتصديقها أو

نقضها إن خالفت القانون، فضلا عن

توحيد المبادئ القانونية وتفسير

النصوص القانونية بمناسبة الواقعة

المنظورة من قبله إذا ما اراد تعميم مبدأ

قانوني ما، أو تفسير قانوني

الاعلى اصدار مثل هكذا بيانات، وماهي الطبيعة القانونية لهذه البيانات، وهل تحكم هذه البيانات للقانون، والقضايا التي سبقت اصدارها والتي لم يحسمها القضاء بعد، اي رجعية البيات الصادرة عن مجلس القضاء الاعلى على الماضي، وهل جاء هذا البيان مطابقا لاحكام قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 هل من مهام مجلس القضاء الاعلى اصدار البيانات التفسيرية؟ ان تحقيق العدالة عموما تتطلب ان يتمتع القاضي بالاستقلالية في عمله ولا تحكمه الا النصوص القانونية، وعلى الرغم من ذلك فان القاضي يخضع اداريا لمجلس القضاء الاعلى والذي حل محل وزارة العدل وذلك فان مجلس القضاء الاعلى لا يمارس إلا المهام الادارية فضلا عن تشكيل المحاكم، ولا يعنى بالجانب الفني لعمل القضاء وما تصدر عنهم من احكام قضائية، أما فنيا فان الاحكام الصادرة عن القضاء فمرجعها

محكمة التمييزية فهي المرجع القانوني للقضاء والمعنية بالجانب الموضوعي لتطبيق القضاة للقانون، فمحكمة التمييز هي الجهة المعنية بالنظر بالأحكام القضائية وتصديقها أو نقضها ان خالفت القانون، فضلا عن توحيد المبادئ القانونية وتفسير النصوص القانونية بمناسبة الواقعة المنظورة من قبله اذا ما اراد تعميم مبدأ قانوني ما، أو تفسير قانوني، وعلى الرغم من ذلك فان التفسير الذي يتبناه محكمة التمييز لا يعد ملزما من الناحية القانونية على اعتبار ان العراق ليس من الدول التي تأخذ بالسوابق القضائية

و لكن على الرغم من ذلك من الناحية العملية ونظرا لكثافة محكمة التمييز في نفوس القضاة فان ما تطلقه من مبادئ وتفسير قانوني يكون متعبا من قبل القضاة على الوقائع المشابهة المنظورة من قبلهم، ولذلك وفي هذا الاطار علينا ان نجوز لمجلس القضاء الاعلى كجهة ادارية عليا

للقيادة ان تصدر البيانات لتعميم وصف قانوني على واقعة معينة، الجواب ومن خلال الرجوع الى قانون مجلس القضاء الاعلى رقم 45 لسنة 2017 والمادة 3منه المعنية بتحديد المهام، فإنا لا نجد ما يمنح المجلس المذكور هذه الصلاحيحة، وإنما من صلاحية محكمة التمييز كما ذكرنا عندما تُعرض عليها وقائع مشابهة، فأصدر البيانات بتنافي مع مهمة مجلس القضاء الاعلى كما بخل على القضاء في تقدير الوقائع وتحديد وصفها القانوني والذي تكفل الدستور بمصانته والذي نص في المادة (19/ أ): القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون. لذا فإن هذا البيان سيفقد حريته القاضي في تحديد الوصف

صلاحيات سلطة الحكام الاتحاديون التي نصت عليها الصلاحيات الصربية للسلطة الاتحاديه في دستور العراق عام 2005 والتي تمتد الى كل الاقاليم والمحافظات الغير مرتبطه بالقليم، وقد صدر في حينها قرار من البرلمان العراقي يلزم الحكومة باتخاذ الاجراءات لفرض القانون على المناطق التي كانت قد تجاوز عليها اقليم كردستان، فلا عودة للحالة السياسية التي كانت قائمة على الخطأ وكانت تمارس من قبل الاستفتاء.

رواتب البيشمركة اما رواتب البيشمركة فلا يوجد سند قانوني لها. وان المادة (9) الفقرة (ب) من الدستور حرمة قيام ميليشيات خارج القوات المسلحة ودخلها وبما أن البيشمركة هي ميليشيات تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني فبقاؤها يعد مخالفة دستورية. اما طلق تخصيص نسبة 17 بالمئة من الميزانية للاقليم فلا يوجد سند قانوني لها وقد نصت المادة (111) من الدستور (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) وجاء في المادة (112) الفقرة (اولاً) على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، فعلى المفاوضات في الحكومة او الكتل والاحزاب ومهما كانت صفته ان لا يخرج عن الدستور، ويهب ما ليس له حق فيه، وليس من صلاحياته حتى اعطاء الوعود لتوفير الوزارة حسب صفقات ومساومات، فالذي يمرر الوزارة هو الشعب، وهم نحن ان نتعالج هذه الامور عبر حوان بنحذ الصراع الطبقي والقومي والعنصري ويبعد المعايير العرقية والدينية والطائفية والتمثارية، ويعتبر الديمقراطية اساساً لممارسة السلطة الادارية والسياسية التي تقوم على اساس التوزيع وليس التقسيم والحفاظ على وحدة العراق بعيداً عن المحاصصة القومية والطائفية التي لاتخدم الوحدة الوطنية واختتم مقالتي بهذا الهتاف هنا هتافاً كرد وعرب برأي

القانوني الملائم للواقعة وتقديرها تحقيقاً للعدالة، كما ان اصدار مثل هكذا بيانات يعطي مؤشر قد يسهل فهمه ان القضاة عاجزون عن التعامل مع الوقائع الا بعد تكليلهم ببيانات صادرة عن الجهة الادارية العليا لهم، وان القضاء العراقي يتعامل مع الظواهر الاجتماعية بتردد الافعال ولا يستجيب لظورتها إلا بعد توجيهه اداريا؛ الطبيعة القانونية للبيانات الصادرة عن مجلس القضاء الاعلى؛ اما السؤال الآخر المعني بطبيعة البيانات الصادرة عن مجلس القضاء الاعلى، فهي ليست تشريعية على اعتبار ان مجلس النواب العراقي بموجب الدستور هو المعني بالتشريع، وليس لمجلس القضاء هذه الصلاحية، كما ان البيانات الصادرة عنه لا يمكن اعتبارها تفسيرية لان ليس من صلاحية مجلس القضاء الاعلى تفسير القوانين، فتفسير القوانين موكول بمجلس الدولة (مجلس شوري الدولة سابقاً)، والمحاكم العراقية متمثلة بقضاتها وهي وطبقاً للمادة 2من القانون المذكور فان الفقرة 4منه قد نصت على: (العنف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او تعرض حياتهم وحرثياتهم وامنهم للخطر وتعرض اموالهم وممتلكاتهم للتلغ ايا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لمشروع ارهابي منظم فربى او جماعي). وهذا النص كدليل للنطبق على واقعة الدكة العشائرية وبالتالى اعتبارها جريمة ارهابية تخضع لاحكام القانون المذكور.

أخيراً: ان التأسيس لدولة المؤسسات تتطلب مراعاة الاختصاص والتعامل مع الوقائع والظواهر الاجتماعية بطريقة ترسيخ المبادئ التفسيرية للقانون والاستقرار عليها نوعاً ما، والتعامل بطريقة الافعال وليس

بردود الافعال حتى لا نعطي انطباعاً قد يسهل فهمه على ان مؤسسات الدولة تتعامل مع الظروف والوقائع بطريقة انية ومستعجلة لتلافيتها دون التخطيط المسبق لها، والدستور العراقي حرص جاهداً وكثلك منطوقتنا القانونية والقضائية على الحرص على استقلال القضاء، وفصل الجانب الاداري عن الوظيفة القضائية للقاضي ليمتع بقدر كبير من الحرية في تقدير الوقائع والحكم بمقتضاها، وادار بيانات من قبل مجلس القضاء الاعلى ستشعر القاضي بانه محكوم بوصف قانوني واحد ومصدر هذا التحديد جهة الادارية العليا، في حين ان محكمة التمييز من ذلك ليست بعيدة.

واقعة الدكة العشائرية لاحكام قانون مكافحة الارهاب، فان القانون الاخير قد صبغت نصوصه بطريقة واسعة المرونة لدرجة ان مقدوره ان يحكم عدد كبير من الوقائع، حتى نستطيع القول انه اختزل عدد كبير من النصوص القانونية العقابية بمواده الست، ما جعل القضاء يتعامل بباريحية تامة مع كافة الوقائع التي تهدد المجتمع ودون الحاجة لتدخل تشريعي، لذلك يمكن للقانون المذكور ان ينطبق على اي واقعة يُراد مكافحتها وما على المعنى بتطبيقه الا بالتوسع في التفسير وهو ما يحصل فعلاً، وذلك لو اردنا معالجته موضوعياً وبخبرة قانونية فان النصوص المرنة لقانون مكافحة الارهاب لا يمكن ان تحقق تصاماً مع مبدأ مشروعية الجرائم والعقوبات التي تتطلب الصياغة الواضحة والمحددة للنصوص حتى لا يساء تطبيقه، وعلى العموم واستناداً لاحكام المادة 2من القانون المذكور فان الفقرة 4منه قد نصت على: (العنف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او تعرض حياتهم وحرثياتهم وامنهم للخطر وتعرض اموالهم وممتلكاتهم للتلغ ايا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لمشروع ارهابي منظم فربى او جماعي). وهذا النص كدليل للنطبق على واقعة الدكة العشائرية وبالتالى اعتبارها جريمة ارهابية تخضع لاحكام القانون المذكور.

أخيراً: ان التأسيس لدولة المؤسسات تتطلب مراعاة الاختصاص والتعامل مع الوقائع والظواهر الاجتماعية بطريقة ترسيخ المبادئ التفسيرية للقانون والاستقرار عليها نوعاً ما، والتعامل بطريقة الافعال وليس

بردود الافعال حتى لا نعطي انطباعاً قد يسهل فهمه على ان مؤسسات الدولة تتعامل مع الظروف والوقائع بطريقة انية ومستعجلة لتلافيتها دون التخطيط المسبق لها، والدستور العراقي حرص جاهداً وكثلك منطوقتنا القانونية والقضائية على الحرص على استقلال القضاء، وفصل الجانب الاداري عن الوظيفة القضائية للقاضي ليمتع بقدر كبير من الحرية في تقدير الوقائع والحكم بمقتضاها، وادار بيانات من قبل مجلس القضاء الاعلى ستشعر القاضي بانه محكوم بوصف قانوني واحد ومصدر هذا التحديد جهة الادارية العليا، في حين ان محكمة التمييز من ذلك ليست بعيدة.

أما كفاكم ظلماً وجوراً وعدواناً

أيها السياسيون



عبد الأمير الجوراني

كربلاء

إننا شعب سئم وكلّ الظلم والجور والاضطهاد، وما عاد في القوس منزع.. صبرنا وصبرنا وصبرنا.. ولكن يبدو ان صبرنا لم يجد نفعاً في ظل ظلمكم وجشعكم وفسادكم الا متناهي يا سياسيو الصدفة.

فطوال سني تاريخ هذا البلد.. ومنذ الأزل.. لم يرّ شعبه العدل والإنصاف والرحمة.. فمن يد ظالم مستبد ومتعنّت، إلى يد ظالم أشرس منه وأشدّ غلظة وقسوة وظلماً.. وتمرّ القرون والسنون والشهور والأيام، وبهذا الشعب يعاني وما زال يعاني الأمرين من سطوة الظلمة والطغاة.. وكل ظالم وطاغية له طريقته واسلوبه ولونه في الظلم.. من سفاح قاتل إلى سارق ناهب لقتل أبناء شعبه من الفقراء والمحرّمين.. ويبدو أنّه لا يوجد أي بصبص من أمل في أن ينعم هذا الشعب بالعيش الأمن المستقر.. اللهم إنا بمعجزة من الله تعالى.. فالعطايات تشير إلى تسلط مجموعة من العصابات بمسميات حزبية وفئوية وطاقية، على مقدرات البلد.. وهي تحترف القتل ونهب المال العام.. مدعومة من دول خارجية باجندات سياسية مختلفة.. وهي تستحق كل من يقف في طريقها أو يعارضها بالقول والفعل من عامة الشعب.. تراها ظاهرياً من على شاشات التلفاز متخاصمة في أغلب الأحيان.. تتبادل الاتهامات والتسقيط والتكليل.. وهي في الحقيقة وفي ما بينها متآلفة ومتحالفة ومتفقة على تقاسم خيرات البلد، والتسلط على رقاب أبنائه.. متعاذلة على الاتعاد والتعاون معاً بدأ بيد من أجل أن لا تفلت السلطة من أيديها في أي انتخابات جرت وتجري وستجري مستقبلاً.. لأن مستقبلها مرهون الواحدة بالأخرى.. فصعود أي قوة وطنية متحررة، معناه في نظرها وفكرها بداية النهاية لسقوطها واضمحلالها الواحدة تلو الأخرى.. لذلك تراها في كل انتخابات تشبه البيادق في رعة الانتخابات وتعرف على أوتار والمناسب في ما بينها.. مع تغيير ضروري في الأسماء والعناوين الحزبية والكتلوية.. لإيهام السذج من أبناء الشعب العراقي.. الذي أبغى الكثير من أبنائه بالجهل المطبق، وتغليب العاطفة على العقل.. فترى هذه العصابات في كل انتخابات تعترف على أوتار الطائفية والعنصرية والقومية والفئوية.. لتتلاعب بمواقف السذج وتلصقن بقائنها في دائرة السلطة والتحكم بمصير ملايين العراقيين.. فألى متى هذا الممار؟.. إلى متى على هذا الخراب؟.. إلى متى القتل والظلم والجور والفسق؟.. هل كتب على العراقيين أن يعيشوا معذبين مقتولين مشردين لأجيال وأجيال؟.. وهل كتب على العراقيين أن يصبح بلدهم مسرحاً للإرهاب المنظم والميليشيات المجرمة القاتلة واصحاب الاجندات الخارجية.. ويسفولون ويجولون فيه.. يقتلون أبناءه ويستحجون نساءه ويسلبون خيرات وأمواله.. فيالأمس القريب عندما خرج الأحرار من أبناء البصرة من الذين سمّوا الصبر والانتظار على الجوع والعطش وقلّة الخدمات، ليحالبوا بحقوقهم السلوية في وضع النهار.. خرج عليهم تلك العصابات بمختلف أدواتها لتمارس معهم القمع والقتل والتعذيب.. مطلقة على هؤلاء الفقراء الثّوار، شتى النعوت والأوصاف من أجل تسقيطهم وتسقيط قضيتهم المقدسة التي خرجوا من أجلها.. فتارة يصفّوهم بالخريين وتارة أخرى بالمندسين، إلى غيرها من النعوت والأوصاف من أجل تزيير القمع والقتل الذي مورس ضدهم.. وحتى كتابة هذه المقالة لا زال مسلسل القتل يمارس يومياً ضد كل ناشط من هؤلاء الثائرين من الذين خرجوا للمطالبة بحقوقهم.. وبطبيعة الحال تخرج البيانات الرسمية في كل مرة بأن القاتل مجهول، مع الإعلان عن تشكيل لجان تحقيقيّة وهمية لمعرفة القتلة وتقديمهم للقضاء العادل.. امتصاصاً لنفمة الشارع.. وإيهاماً للرأي العام بأن العصابات الحزبية المتسلطة على العراق، هي بريئة من هذه الانتقالات براءة الذئب من دم يوسف، ولكن على هذه العصابات الحزبية ان تعي جيداً أنّ هذا الشعب سوف لا يبقى إلى نهاية المطاف صبوراً منتظراً للإصلاحات المنشودة التي توعد بها كل حكومة جديدة.. فغضبية الخلم لا يمكن التصدي لها أو منعها.. فهي صولة محروم غاضب صبر طوال هذه السنين الحجاب على ظلمكم ونهبكم وسلبكم لأبسط مقومات حياته من ماء وكهرباء وفرصة عمل.. وعلى هذه الأحزاب أن تراجع نفسها قليلاً.. وأن لا تنمادي في غيرها وظلمها وجبروتها.. وأن تتخلى عن عمالتها وتنفيذها للمخططات والاجندات الخارجية.. وأن تلتفت لمصالح شعبها الذي خاطر بنفسه منذ أول انتخابات من أجل ان يتخبطها ليوصلها إلى ما هي عليه الآن من سلطة وجاه ومال وسطوة.. وترد جزءاً بسيطاً من هذا الجميل.. وأن يستجيبوا لنداءات واستغاثات هذا الشعب المظلوم.. وأن تخلّوا من هذا الشعب وما فلتكم وتغلّعن به.. هذا ان بقي في جباهكم قطرة من عرق.. وقيل ذلك ان تستحووا قليلاً من الله تعالى.. الذي لا إله الا هو ناصر المظلومين والمحرّمين والمستضعفين والفقراء.. ولا تحسبن بغافل عما يفعل الظالمون.. والسلام..

الثروة الوطنية تحتاج التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخطة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطة الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوقعة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الاساسي على النفط وهذا ما ظهر جلياً في موازنة 2019، وهذا ما يؤكد لنا ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا القومية وخاصة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الأجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

وأخيراً نقول انه لابد من ربط التخطيط الاستراتيجي بالتنمية المستدامة من خلال فهم الكامل للموضوعي الالهية الربط بينهما، لذا ما اردنا تحقيق اهداف الخطط المستقبلية الحالية والمستقبلية وضرورة التوازن بينهما فلا يمكن بكل حال من الأحوال استنزاف الموارد الطبيعية لحساب الجبل الحالي تحت اي ذريعة واهمال مستقبل البلاد، والانتفات الى ضرورة التخطيط بعيد المدى، كبح جماح استنزاف هذه الموارد، وقيل هذا وذاك لابد من وجود عقول تعرف كيف تخطط وكيف تنفذ وتتابع .

لابد من الإشارة إلى ان العراق يعتمد على النفط في القيام بالعملية التنموية منذ خمسينات القرن الماضي حيث بدأت الواردات النفطية تتضاعف نتيجة توقيع الحكومة العراقية ان ذاك عقود مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية المستخرجة للنفط، وان كان النية في ذلك الوقت تتجه نحو تخصيص هذه الواردات بشكل مطلق في البناء التنموي للعراق.

نظام ملكي

لكن الاحداث السياسية المتسارعة وتبدل شكل الحكم في العراق من النظام الملكي الى النظام الجمهوري وما تبعه من سلسلة الانقلابات وحروب داخلية وخارجية عمدت الى ازدياد الاعتماد على الواردات النفطية بشكل شبه مطلق، وان هذا الاندفاع لم يشكل سوى حاجز امام بقية القطاعات الإنتاجية للدولة ومنسحب رئيسيها لإسهام لتلك القطاعات بالإضافة الى عامل اخر لا يقل خطورة عما تقدم وهو ان الاعتماد المطلق على النفط يشكل استنزاف سريع للثروة الطبيعية التي تمكك فيها الأجيال القادمة بقدر ما يملكه هذا الجيل وما سبقه.

وبعد هذا الاستعراض والتوضيح يمكن الحكم على بعض مؤسساتنا من خلال الواقع العملي والمتمثل في تنفيذ الخطط والبرامج حيث نجد ان العديد من شركات القطاع الخاص تواجه مشاكل في الإنتاج والتسويق والمنافسة الشديدة من الخارج كما انها ظلت تعتمد على الدعم الحكومي وبالتالي على تسخّط الاستثمار وتعفر بالعقل اغلبها واعيد هيكلة بعض الآخر وهذا ناتج عن عدم وجود تخطيط استراتيجي يحدد الرؤية والاهداف المستقبلية بدقة وكفاءة.

أما بالنسبة للقطاع العام فإن الحال لا يختلف كثيراً فهناك العديد من

صالح الهاشمي

بغداد

بدراسة العملية الإدارية، وتشكيل الاستراتيجيات، وخطوات تنفيذها، والرقابة على تطبيقها، في حين عرف عدد من الخبراء الاقتصاديين النمسية المستدامة على أنها القيام بالعملية التنموية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة، مع ملاحظة ان التنمية المستدامة اخذت في إطارها العام مفهومًا مبنيًا ما تحول إلى مفهوم تنموي يشتمل على ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور لاقتصادي والمحور البيئي.

حيثُ بين التعريف السابق إن التنمية المستدامة هي الحاضر دون المساس بمتطلبات الأجيال القادمة.

ومن خلال استقراء التعاريف اعلاه والربط بين المفاهيم المتاحة يتبين الرابط بين التخطيط الاستراتيجي من حيث كونه خطة عمل طويلة الأمد يمتد اثرها للأجيال القادمة وبين التنمية المستدامة والتي تعني بالدرجة الأولى عدم الأضرار بمصلحة هذه الأجيال، وهنا تتجلى ضرورة السؤال التالي اين العراق من التخطيط الاستراتيجي، وهل تطبق مؤسساتنا العامة والخاصة التخطيط الاستراتيجي ؟ وقبل الإجابة على تلك التساؤلات